

للصفة المنفية بغيرها وهو من الصفات التي لا يمكن فيها ضرورة
امتناع ارتفاع التقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب اردنا انه
لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام ولا بنقضه وهو
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقة كغيرها في
الدار الا يزيد على معنى الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد
في يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتناء بغير المذكور كما
يقصد بقولنا ما في الدار الا زيدان جميع من في الدار مع زيد
في حكم العدم فيكون قصر حقيقتها ادعائيا واما في القصر الغير
الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد الحصول
في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصل العدم وان كان
حاصلا للبكر وخالفه الاول اي قصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقة تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى ومكانها
اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر
على الموصوف من غير الحقيقة تخصيص صفة بامر دون امر اخر
مكانه وقوله دون اخرى معناه متجا وزعم الصفة الاخرى
فان المتجا طرقت عند اشتراكه في صفتين والمنكالم خصصه
باجديهما وتجا وزعم الاخر ومعنى دون في الاصل ادنى
مكانا من الشيء يق هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا

ثم السعير للتفا وفي الاحوال والترتب ثم التبع فيه فاستعمل
كل تجا وزعم لا حد وتخطى حكم الحكم ولما قيل ان يقول ان
اريد بقوله دون اخر ودون اخر دون صفة واحدة اخرى
ودون امر واحد اخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المتجا
اشتراك فانوف الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمعنى اعتقد
كاتبنا وشاعرا وتجا وقولنا ما كاتب الا زيد لمعنى اعتقد الكاتب
زيدا وعمرا وكبرا وان اريد ام من الواحد وغيره فقد دخل في
هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله مكان اخرى
اخر فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومنه استعمال لفظ
الكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ضربان الاول التخصيص بشئ دون شئ والثاني التخصيص
مكان شئ آخر والمتجا طرقت بالاول من ضرب كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف يقع بالاول تخصيص
بشئ دون شئ من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في
موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
فالمتجا طرقت بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد لصا قد بالشعر
الكاتبه وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرا